

PCT/WG/12/18

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 14 مايو 2019

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 11 إلى 14 يونيو 2019

التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي (ISA/IPEA) والإعلان عن الإدارات المختصة من قبل مكاتب تسلم الطلبات

وثيقة من إعداد الهند

1. عرض مكتب البراءات الهندي اقتراحاً في هذا الموضوع (الوثيقة PCT/MIA/26/12) على الدورة السادسة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية، التي عقدت في فبراير 2019 في القاهرة، مصر.
2. ويرد موجز للمناقشات بشأن الاقتراح المعروض على الدورة السادسة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية في الفقرات من 47 إلى 53 من ملخص الرئيس (الوثيقة PCT/MIA/26/13، الواردة في مرفق الوثيقة PCT/WG/12/2) على النحو التالي:

"47. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/12.

"48. وأشار المكتب الهندي للبراءات إلى أن الاقتراح الوارد في الوثيقة يهدف إلى جعل خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات أيسر منالاً وأكثر نفعاً لمودعي الطلبات. وقال إن متطلبات وإجراءات التعيين كإدارة دولية تسري، حسب الممارسات المتبعة حالياً، على جميع المكاتب التي تسعى إلى التعيين. علاوةً على أن كل مكتب من مكاتب

تسلم الطلبات يُجَدِّد إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي المختصة ببحث وفحص الطلبات الدولية المُودَّعة لدى هذا المكتب. وذكر أن ذلك يسري على الطلبات الدولية التي يُودعها المواطنون أو المقيمون في الهند لدى المكتب الدولي بوصفه أحد مكاتب تسلم الطلبات، ومن ثمَّ لا يستطيع مودع الطلب أن يختار سوى إدارات البحث الدولي وإدارات الفحص التمهيدي الدولي التي تُعلن عن اختصاصها مكاتب تسلم الطلبات في البلد الذي يحمل جنسيته أو يقيم فيه مودع الطلب.

"49. ومضى المكتب الهندي للبراءات يقول إنه لا يجوز، حسب الآلية الحالية، لأي مودع من أي دولة من الدول الأعضاء أن يستفيد من الخدمات التي تقدمها جميع الإدارات الدولية المُقدِّمة للخدمات. وذكر أنه في حالة اشتراك مودعين من بلدان مختلفة في إيداع الطلب، تكون أمامهم خيارات أكثر لأنه يجوز اختيار إدارة البحث الدولي أو إدارة الفحص التمهيدي الدولي إذا كان من حق أحد المودعين على الأقل أن يختار المكتب بوصفه إدارة للبحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي، ومن ثمَّ لا تكون الخيارات متاحة لجميع المودعين على قدم المساواة. واقترح المكتب المساواة بين جميع المودعين في فرص الاستفادة من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل زيادة كفاءة النظام وتعزيز استخدامه. وينبغي ألا يُقَيَّد هذا الاختيار بسبب عدم وجود ترتيبات ثنائية. ويمكن أن يُسهَّل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على المودعين ممارسة أعمالهم التجارية بشكل أفضل عن طريق تبسيط الإجراءات وإتاحة مزيد من الخيارات لمودع الطلب. ومن شأنه ذلك أن يشجع مزيداً من المودعين على استخدام النظام.

"50. ولذلك، اقترح المكتب الهندي للبراءات أن تنظر جميع الإدارات في إدخال تغييرات على الآلية الحالية من أجل السماح للإدارات الدولية بالتعامل مع جميع الدول. وقال إن الخطوة الممثلة في قيام مكاتب تسلم الطلبات في كل دولة من الدول الأعضاء في المعاهدة بالإعلان عن الإدارات المختصة بإجراء البحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي يمكن في نهاية المطاف إلغاؤها بحيث يتسنى لمودعي الطلبات من مواطني أي دولة من الدول الأعضاء أو من المقيمين فيها أن يختاروا أيّاً من الإدارات الدولية للقيام بالبحث الدولي لطلباتهم الدولية. وأضاف أنه فيما يخص اختيار إدارة الفحص التمهيدي الدولي، يمكن أن يعتمد هذا الاختيار على الإدارة المُختارة لإجراء البحث الدولي للطلب، إذا كان هذا الشرط يسري على إدارة الفحص التمهيدي الدولي.

"51. واختتم المكتب الهندي للبراءات كلمته قائلاً إن هذا الاقتراح يمكن تنفيذه دون إدخال أي تغييرات على المعاهدة ولاختها التنفيذية، إذا أعلنت جميع مكاتب تسلم الطلبات اختصاص جميع إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وذكر أن بعض العقبات التقنية المُتوقع مواجهتها عند تنفيذ هذا الاقتراح تشمل الترتيبات التي تتخذها مكاتب تسلم الطلبات لإرسال رسوم البحث ونُسخ البحث إلى إدارات البحث الدولي. وربما تُطبَّق هذه الترتيبات، إما بين المكاتب بشكل مباشر أو من خلال المكتب الدولي، اقترح المكتب الهندي للبراءات أن يُسمح، في البداية، لمن يُودعون طلبات دولية من خلال المكتب الدولي بوصفه أحد مكاتب تسلم الطلبات بأن يختاروا أي إدارة من الإدارات الدولية للقيام بالبحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي. وأضاف أن هذه الإجراءات المفصلة يمكن وضعها فور موافقة الإدارات من حيث المبدأ على الاقتراح.

"52. وذكرت الإدارات أنها لم يتوفر لديها وقت كاف لإعداد ردود رسمية على المقترحات الواردة في الوثيقة. وأضافت أن بعض الاعتبارات الأولية تتمثل في أنه ستوجد صعوبات تقنية وقانونية تتعلق بمنح الحرية التامة في اختيار إدارة البحث الدولي، بما في ذلك التسليم الفعال لنُسخ البحث بين أزواج المكاتب في حالة عدم توفر خدمة نُسخ البحث

الإلكترونية، والحاجة إلى ترجحات، والحاجة إلى تغيير قوانين وطنية أو أحكام بعض الاتفاقات الدولية الأخرى. وذكّر أن كثيراً من مودعي الطلبات يمكنهم بالفعل اتخاذ ترتيبات للحصول على بعض الفوائد المقترحة بفضل الخيارات الناتجة عن اشتراك مودعين يحملون جنسيات مختلفة أو يقيمون في بلدان مختلفة.

"53. ودعا الاجتماع المكتب الدولي إلى تخصيص ساحة جديدة في المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة من أجل مناقشة المسائل المنبثقة عن المقترحات الواردة في الوثيقة."

3. وبناء عليه، فتح المكتب الدولي صفحة نقاش على منتدى الويكي الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة في 15 مارس 2019، دعا فيها جميع الإدارات الدولية للتعليق على الموضوع بحلول 15 أبريل 2019. ولم تعلق سوى إدارة دولية واحدة حتى ذلك الحين طالبة إدخال تحسينات على أسس الاقتراح.

4. والأسباب والمزايا التالية، بعضها مكرر من الاقتراح، معروضة على نظر الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات:

- بحسب الآلية الحالية، ما إن تعيّن جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات مكتبا لإدارة دولية، لا يمكن عمليا لمودعي الطلبات من مواطني أي دولة من الدول الأعضاء أو من المقيمين فيها أن يختاروا الإدارة بوصفها إدارة للبحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي لطلباتهم الدولية. ثم إن "إعلان إدارة البحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي المختصة" من طرف المكاتب المستلمة للطلبات لكل دولة عضو يزيد خطوة إلى الأمام باتجاه الاعتراف المتبادل من طرف كل دولة عضو. ولذلك أثر كبير على الاعتراف/التعيين الذي ينفذ حتى الآن باتباع الإجراء السليم حيث جميع الدول الأعضاء هي طرف بالفعل في عملية صنع القرار. ولا يجب تقييد التعاون المتعدد الأطراف بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات بسبب عدم وجود ترتيبات ثنائية.
- وتنتم الأعمال التجارية، في عالم اليوم، بكونها عابرة للحدود ولديها شركاء متعددون من أجل البحث والإنتاج والتسويق وما إلى ذلك. ويقرر مودعو الطلبات في الحاجة للحصول على براءة اختراع واختيار إدارة للبحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي بالاستناد إلى عوامل متنوعة. وفي حالة اشتراك مودعين من بلدان مختلفة في إيداع الطلب، تكون أمامهم خيارات أكثر لأنه يجوز اختيار إدارة البحث الدولي أو إدارة الفحص التمهيدي الدولي إذا كان من حق أحد المودعين على الأقل أن يختار المكتب بوصفه إدارة للبحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي. وهذا الاختيار لا يتاح لجميع المودعين على قدم المساواة ولذلك يجب تعديل القواعد لتساير العالم المتغير.
- ويسمح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الحالي، باعتباره معاهدة متعددة الأطراف، لجميع مودعي الطلبات بتعيين أو انتخاب أي دولة من الدول الأعضاء خلال المرحلة الوطنية. وبمكين مودعي الطلبات من اختيار أية إدارة دولية لإدارة للبحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي سيكون التعاون بين الإدارات الدولية أكثر جدوى، حيث أن الإدارات الدولية تقر بالخدمات التي تقدمها الإدارات الأخرى وتقر جميع الدول الأعضاء بتساوي الخدمات التي تقدمها كافة الإدارات الدولية.
- وبتبسيط الإجراء وإتاحة المزيد من الاختيارات لمودع الطلب، سيمكن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بشكل أفضل من تيسير مزاولة مودعي الطلبات بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات للأعمال التجارية.

وسيتّم تحسين استخدام الموارد وتعميم أفضل الممارسات. وسيشجع ذلك المزيد من مودعي الطلبات على استخدام نظام التعاون بشأن البراءات.

5. ويرى المكتب الأوروبي للبراءات أنه من الممكن، في البداية، أن يتاح لمودعي الطلبات الدولية عن طريق المكتب الدولي، باعتباره مكتبا مستلما للطلبات (RO/IB)، اختيار أية إدارة من الإدارات الدولية كإدارة للبحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي. ويُقترح ذلك لأن آليات نقل الرسوم والوثائق تستخدم بالفعل بين مختلف المكاتب والمكتب الدولي. ويقترح أيضا أنه يمكن توسيع نطاق الآلية تدريجيا إلى المكاتب الأخرى المستلمة للطلبات.

6. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علما بتفاصيل الاقتراح والتعليق على الخطوات المقبلة المقترحة في الفقرة 5.

[نهاية الوثيقة]